حما كرها او طوعا فاما اذا لم يكونا احراحما كرها لعله
ما تعه من قبلها او لم يصد رحالها فلسر عليه شيء
وسالت عن رجل له مره فساحرته في السفقه فقال لم يبق
علي ولم يكسني مد كدي وكدي بسببه فقال الروح على كتب
ويقضي ويكسوني وقد علي من حق البيه منها قال محمد بن الحسن
رحمه الله عليه الذي يعرف ويشاهد ان الرجال يقومون على النسا
وقد اكرب ذلك من فعله واكد بها هو في قولها وهي مسكينة
له له بس باحده منه في هاده المده وهو مكروه لذلك فعلها ا
لبيه واذا البيه انه لم يبق عليها ولم يكسها في المد
ه التي ادعت وحب على زوجها ان يدفع اليها نفقتها و ا
لكسوه للمده التي يركها فيها والنفقه التي يسلمها اليها فهي ما كان
تجري عليها كل شهر وما يحكم به الحاكم لو استعدت وكذلك
في الكسوه ايضا يكون الحكم وان لم يكن منها بينه استحلف لها
ما قطع عنها النفقه شهرا واحدا فاذا حلف فلا شيء عليه
وسالت عن مره هرب من زوجها الى بلد فاقام عنده مده
طويله وقد علم بمكان ذلك منها وقد علم انه موسر
اعندي هو عما قال محمد بن الحسن رحمه الله عليه المهر عندنا ان

عن زوجها اليها ما هو واجب عليه ناحده منه عند طلبها له وا
ما الا يسرا فلا يقع عليها لانها لم تزل بسببه وسالت عن مره لها
اولاد ومال فاقرب بما لها لولدها في حال صغرهم لم يجز وجب
لهم نفقته ومالهم حاضر ولهم الغيب فاسراه رجل فلما طلع لهم
طلب النفقه فابى ذلك عليه الحسن وقال انما المال لاهلكم ولم يكلف
نفقته في وقت البيع فقال الامام انما كتب اقرب له من قبل ا
لاسر او لاسر منها بينه وللصبيان عم فذكر الغيب قد قبل المو
منه من الام لولد اخيه في الوقف قال محمد بن الحسن رحمه الله عليه ا
واجب شاهدان عدلان انها وهب المال لولدها وقبلت في
ذلك شهادتهما اوجب الله سبحانه فلهم النفقه واذا لم يكن شا
هدان على الهبه انها كانت منفقته قبل البيع فلا نفقه
لهم وقد اذا لم يصح لهم الهبه بالشهود وكذلك الام ا
لنفقه هل لها نفقه قال لا لانها مقره على نفسها ان المال حق
ورد ها الى غيرها والصبيان لم يصح لهم هبه فلك النفقه
والبيع كان او لا لان الحسن يقول لها قد ترك النفقه
يوم الذي اشهدت ان ادعت ان المال لولدك ولم يصح على
ذلك بينه فلسرك نفقته تركك لها واحراج المال

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)